

الفعل المضارع المنفي المؤكد بنون التوكيد

Affirmation of the affirmative present negative tense verb

م.د. زينب عبد المجيد محمد

Lect.Dr. Zainab Abdul Majeed Mohammad

المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية

Directorate General of Baghdad Education/The second
karkh

E-mail: evaraz185@gmail.com

الكلمات المفتاحية: نهي، نفي، نحويون، فتنة، طلب، وجوب.

Keywords: forbidden, negation, fitnah, obligatory, command.



الملخص

هذه دراسة في أحكام توكيد الفعل المضارع المنفي بنون التوكيد، تناولت فيها حالات توكيد الفعل المضارع: الواجب والجائز والممتنع، ومراتب حالة الجواز (القريب من الواجب، والكثير، والقليل، والأقل).

أما نطاق البحث فكان موضعين من القرآن الكريم وردَ فيهما الفعل المضارع المؤكد منفيًا وهما: قوله تعالى ﴿لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً...﴾ (الأنفال: ٢٥) والموضع الآخر قوله تعالى ﴿...لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمُنُ﴾ (النمل: ١٨).

ذكرت فيها اختلاف آراء النحويين في (لا) فمنهم من قال إنها ناهية، ومنهم من قال إنها نافية، وآخرون رأوا أنها زائدة، وأنها لام أشبعت حركتها، ولكل فريق حجته ودليله.

Abstract

This is a study on the affirmation of the negative present tense verb with the foundations of affirmation, in which I dealt with the provisions of the affirmation of the present tense verb: the obligatory, the permissible and the abstaining, and the ranks of the state of permissibility (close to the duty, a lot, a few, and the least).

As for the scope of the research, there are two places in the Holy Qur'an in which the present negative verb is emphasized, and there are no other verbs in it, and both verbs are negated with (no), and they are: the Almighty's saying (which will not strike those how have wronged among you exclusively) (Al-Anfal 25) and the other place is the Almighty's saying (not be crushed by solomon) (An-Naml 18).

I mentioned in it the different opinions of grammarians in (no), some of them said that it is forbidden, and some of them said that it is negative, and others saw that it is redundant, and that it is a mother who saturated her movement, and each group has its argument and evidence and their evidence from Arabic poetry.

المقدمة

الحمد لله ما أضاء النور وأسفر، والصلاة والسلام على النبي المطهر، صاحب الوجه الأنور والجبين الأزهر، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

هذه دراسة لأحكام تأكيد الفعل المضارع المنفي بنون التوكيد والتطبيق العملي لهذه الدراسة كان في موضعين من القرآن الكريم. اختلفت فيهما آراء النحويين بين نفي ونهي وزيادة وإشباع لحركة اللام. وقد حَزَّ في نفسي كثيرا وصف بعضهم لها بأنها (من الضرورات) وما ذلك إلا لتستقيم القاعدة النحوية لديهم.

ولابد من دراسة الوجوه الإعرابية التي حُرِّجَتْ بها الآيتان الكريمتان وهما قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الأنفال: ٢٥) وقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا اتَّوَعَلَ وَإِذَا النَّمْلُ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (النمل: ١٨). وقد جعل البحث على مبحثين سبقتهما مقدمة، وتمهيد حوى أحكام تأكيد الفعل المضارع بنون التوكيد، وتلت المبحثين خاتمة حوت أهم نتائج البحث. أما المبحثان فكانا كما يأتي:

المبحث الأول/ قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الأنفال: ٢٥)

المبحث الثاني/ قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا اتَّوَعَلَ وَإِذَا النَّمْلُ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (النمل: ١٨).

التمهيد: أحكام تأكيد المضارع بنون التوكيد

لا فرق بين النون الخفيفة أو الثقيلة، قال سيبويه: "اعلم أنَّ كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة. كما أنَّ كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة".^(١)

يتمتع تأكيد الماضي بالنون، ويجوز تأكيد الأمر مطلقا، أما المضارع فله شروط كي يؤكد، فإن توافرت الشروط الأربع وجب توكيده، وإن توافرت إحدى شروط الجواز جاز توكيده، وإن لم يتوافر من هذه ولا من تلك فالتوكيد ممتنع.

امتنع عند سيبويه تأكيد المضارع المنفي بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا، وقد عدّه من الضرورات، فقال معلقا على قول الشاعر [الرجز]

يحسبه الجاهل ما لم يعلمًا شيخا على كرسيه معمما^(٢)

"شبهه بالجزاء حيث كان مجزوما وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار،

وهي في الجزاء أقوى".^(٣)



وقال المرادي "ويجوز التوكيد أيضاً، في المضارع... ويقل التوكيد بالنون، في غير ذلك وعلى ذلك فإن توكيد المضارع بالنون له ثلاث حالات ذكرها ابن هشام: ^(٤)

-القليل/ وذلك بعد (لا) النافية كقوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (الأنفال: ٢٥)، وكذلك بعد (ما) الزائدة التي لم تسبق — (إن) الشرطية، في نحو قول الشاعر [الطويل]

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ مِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا^(١٠)

-الأقل/ وذلك إن كان الفعل منفيًا بـ (لم)، نحو قول الشاعر [الرجز]

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مَعْمَمَا^(١١)

أصله: ما لم يعلمن، بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا في الوقف. وعدّ هذا النوع من التوكيد من الضرورات، لأن الفعل بعد (لم) ماضٍ في المعنى.^(١٢) أو أن يكون الفعل مسبوقاً بأداة جزاء غير (إما)، نحو قول الشاعر [الكامل]

مَنْ يُثَقِّقَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّ أَبَدًا وَقَتْلَ بَنِي قَتَيْبَةَ شَافِي^(١٣)

المبحث الأول/ قوله تعالى

﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الأنفال: ٢٥)

اختلف النحويون في (لا)، لأن دخول النون على المنفي مختلف فيه. ومن خلال التفصيل في أنواع (لا) سُبُيْن الفتنة خاصة كانت أم عامة. وكان اختلافهم في هذا الموضوع على خمسة أقوال:

القول الأول/ إنها ناهية: وحجة القائلين به أن النون قد دخلت على الفعل في الآية الكريمة، وقد تحققت إحدى شروط الجواز شروط الجواز وهو أنه قد سبق بطلب.^(١٤) وهذا النوع من النهي أسماء ابن عاشور (النهي المَحُول)، وهو أن يُعَدَلَ عن النهي المراد إلى غيره تنبيهاً على المنهى عنه. فالنهي في المعنى للمخاطب، وفي اللفظ للمتكلم نفسه. ولا يكون ضمير في النعت بالجملة الطلبية التي أقيم فيها المسبب مقام السبب، فأكد الأمر بالالتقاء بنهيها هي (الفتنة) عن إصابتهم، والمراد: تحذير المخاطب بطريق الكناية؛ لأن النهي يستلزم تحذير المخاطب. أي كأن المتكلم يجمع بين نهيين، ومنه قول العرب: لا أعْرِفَنَّكَ تفعل كذا. ومثله قوله تعالى ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة: ١٣٢) فالنهي لم يكن عن الموت فإن الموت متحقق لا بد منه، لكن المعنى: كونوا على الإسلام فمتم فأنتم مسلمون. فالمعنى على هذا التخيير يكون: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة، وبذلك تكون الإصابة خاصة.^(١٥)

وأما امتناع وقوع جملة الطلب صفة للنكرة فقدره على حذف الصفة (مقول القول) ليكون

المعنى: فتنة مقول فيها.^(١٦) وقد ورد ذلك في الشعر العربي: بقول الشاعر [الرجز]:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الدُّنْبَ قَطُّ^(١٧)



أَيُّ مَقُولٍ فِيهِ. ومن النحويين الذين قالوا بالنهي الفراء الذي قال: أمرهم ثمّ نهاهم، وفي الكلام طرف من الجزاء (الشرط)^(١٨)، و وافقه الأخفش بقوله "ليس جوابا لكنه نهى بعد أمر، لو كان جوابا ما دخلت النون"^(١٩)

وتوجيهه (لا تصيبين) عند الزمخشري على ثلاثة أقوال فيما أن تكون:

١- نهيا بعد الأمر، والمعنى كأنه قيل: احذروا ذنبا، وهو خطاب عام لجميع المسلمين، إذ تم الكلام ثم وجه كلاما مستقلا للظالمين خاصة، فقال: لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقابُ الظالم منكم خاصة.

٢- جوابا للأمر^(٢٠) (واتقوا) جاء بصيغة النهي فحسن دخول النون، والمعنى: إن أصابتكم فإنها لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعم. أي: غير مصيبة للظالم خاصة.^(٢١) وقد ردّه أبو حيان لأن المعنى: إن تتقوا الفتنة فإنها لا تصيب الذين ظلموا خاصة بل تعمكم. قال أبو حيان "وأخذ الزمخشري قول الفراء، وزاده فساداً وخبط فيه... فانظر إليه كيف قدر أن يكون جواباً للأمر"^(٢٢)

وقال ابن هشام عن هذا الوجه إنه خارج عن القياس.^(٢٣)

٣- صفة لـ (فتنة). والمعنى: كأنه قيل: اتقوا فتنة مقولا فيها (لا تصيبين)

قد استشهد النحويون القائلون بهذا الوجه بأمثلة من الشعر العربي وقد فصل فاصل بين (لا) والفعل، فمن باب أولى توكيد ما لم يفصل. من ذلك قول الشاعر [الطويل]

فَلَا جَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تُلْحِيئُهَا وَلَا الصَّيْفُ فِيهَا إِنَّ أَنَاخَ مُحَوِّلٌ^(٢٤)

- وقول الآخر [الطويل]

فَلَا ذَا نَعِيمٍ يُتْرَكُنْ لِنَعِيمِهِ وَإِنْ قَالَ قَرِظْنِي وَخُذْ رِشْوَةً أَبِي^(٢٥)

- وقول الآخر [البسيط]

تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءَ مُجْتَنِبًا فَعَلَ الْكَرَامَ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسْبًا^(٢٦)

قال الرازي: فائدة النهي تكمن في المبالغة في نفي الاختصاص، كأن الفتنة نهيت عن الاختصاص

بالذين ظلموا، قيل لها: لا تصيبي الذين ظلموا.^(٢٧) ورّد وجه الحمل على الجزاء لأنه يترتب عليه غير المعنى المقصود، إذ لا يصح تقدير: إن تتقوا فتنة لا تُصِبِ الذين ظلموا.^(٢٨)

القول الثاني/ إنها نافية: لم يجز كثير من النحويين هذا الوجه وحملوه على الندرة والضرورة. أما من أجازوه فقد حمّله على السلامة من التقدير.^(٢٩)

ومن الذين أجازوه أبو حيان بقوله "والذي نختاره الجواز، وإليه ذهب بعض النحويين"^(٣٠) مستشهدا بقول الشاعر:

فَلَا ذَا نَعِيمٍ يُتْرَكْنَ لِنَعِيمِهِ وَإِنْ قَالَ قَرِظْنِي وَخُذْ رِشْوَةَ أَبِي
وَلَا ذَا بَيْيْسٍ يُتْرَكَنَّ لِبُؤْسِهِ فَيَنْفَعُهُ شَكْوَى إِلَيْهِ إِنْ اشْتَكَى^(٣١)

ثم قال: إن كان الفعل في قول الشاعر قد أكد وهو مفصول عن اللام، فتوكيده في الآية الكريمة أولى فهو غير مفصول عنها.^(٣٢)

ورأى الكثيرون إنه من باب تشبيه النفي بالنهي.^(٣٣) فالفتنة تقع بالصالحين وغيرهم، فلما ظهر الفعل ظهور النهي، -ومعنى النهي في الحقيقة هو الأمر- فمعنى قولك: لا تقم، دع القيام. وقع التوكيد بشبه النهي، فدخلت النون المعروف دخولها على النهي.^(٣٤)

ومن الذين وصفوا دخول النون على الفعل المنفي بالشذوذ أبو البقاء بقوله "ودخلت النون على المنفي في غير القسم على الشذوذ" وظاهر هذا القول أنه إذا كان النفي في جواب القسم يطرّد دخول النون، وليس كذلك.^(٣٥)

قال عباس حسن: توكيد المنفي بـ (لا) جائز فصيح، وهو قليل بالنسبة إلى الواجب والقريب من الواجب.^(٣٦)

القول الثالث/ إنها بمعنى الدعاء: قاله علي بن سليمان الأخفش . بمعنى: لا أصابت الفتنة الظالمين.^(٣٧)

القول الرابع/ إنها مشبعة: أي (لا) ليست للنفي ولا للنهي بل إن الكلام موجب أصله (لتصيين) فمُطِلَّتْ حركتها أي أشبعت فصارت (لا) للتخفيف، والجملة جواب لقسم محذوف.^(٣٨) وقد فعلت العرب هذا في (أما) وقد حذفت ألفها في أم والله، وهو ضعيف لأن الإشباع بابه الشعر.^(٣٩) ويؤيد هذا القول قراءة ابن مسعود وعلي^(٤٠)، وعلى هذا فالفتنة تخص لا تعم. قال ابن جني "أقرب ما يصرف إليه الأمر... أن يكون يراد: لا تصيين، ثم يحذف الألف من (لا) تخفيفاً واكتفاء بالفتحة منها"^(٤١)

القول الخامس/ إنها صلة: رأى بعض النحويين إنها زائدة لتقوية الكلام وتوكيده: أي: واتقوا فتنة تصيين الذين ظلموا منكم خاصة بظلمهم.^(٤٢) وهو كزيادتها في قوله تعالى ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (الأعراف: ١٢) يوضحه قوله تعالى في موضع آخر ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ ص: ٧٥. وقد ردّ ابن جني هذا الوجه إذ ليس ذلك من مواضع دخول النون.^(٤٣)

ودخول النون على الفعل المضارع المسبوق ب (لا) في القرآن الكريم دليلاً كافياً وبرهاناً قاطعاً على جواز توكيده، بغض النظر عن كون (لا) نافية أو ناهية. مع أنني أرى معناها أقرب إلى النفي منه إلى النهي. ولا داعي لكثرة التأويلات والتقديرية لغرض استقامة القاعدة النحوية التي قدمها النحويون المعارضون لتوكيد المنفي على وروده في القرآن الكريم.

وورود الظاهرة في القرآن الكريم يكون كافياً للاستدلال فكيف إن تكررت مرتين؟



ولا أدري كيف أمكن لأحدهم أن يصف بعض ما يرد في القرآن الكريم من نفي للمضارع المؤكد أو لقراءة قرآنية أو غيرها بالوهن أو الضعف أو الضرورة؟ وهل نُزِّلَ إلا من ربِّ العزة؟ وما كل ذلك إلا لتستقيم عندهم القاعدة أو القالب النحوي.

المبحث الثاني/ قوله تعالى

﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادٍ مُّتَمَلٍّ قَالَتْ نَمَلَةٌ يَأْتِيهَا التَّمْلُ أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (النمل: ١٨)

هذا هو الموضع الثاني الذي ورد فيه الفعل المضارع المنفي مؤكداً بنون التوكيد في القرآن الكريم، ولم يرد غيرهما، وكلا الفعلين منفي بـ (لا). والخلاف في الموضع الأول أشد منه في الموضع الثاني، إذ تكاد تتفق آراء النحويين على كونها ناهية في هذا الموضع. قال الفراء "أمرهم ثم نهاهم، وفيه معنى الجزاء" (٤٤). ومثله قال النحاس، (٤٥) وابن عادل، (٤٦) والزمخشري الذي قال إنه يحتمل أحد الوجهين: أن يكون جواباً للأمر، أو نهياً بدلاً من الأمر. والذي جَوَزَ أن يكون بدلاً منه أن المعنى: لا تكونوا حيث أنتم فيحطمكم. (٤٧) قال القرطبي: إن النون لا تدخل إلا على النهي أو على جواب القسم. (٤٨) وذكر أبو السعود إن (لا) تحتمل الوجهين النفي والنهي، وذكر إن دخول النون على النفي فيه شذوذ. (٤٩) ولا يصح أن يوصف بهذا الوصف الشنيع، إذ الاحتكام إلى القرآن أولى من الاحتكام إلى القاعدة النحوية، فهو أساس التقعيد.

وقال ابن عاشور التونسي: إن جعلت (لا) ناهية فإن الجملة للتحذير، وفيه دلالة على الفرع، والنهي عن حطم سليمان لهن فيه كناية عن نهيهن عن التسبب في الحطم وترك الحذر منه. وهو كقولهم: لا أعرفك تفعل كذا: لا تفعله فأعرفك به، وهو نهى محول، والنون لتوكيد النهي وإن جعلت (لا) نافية فإن الجملة واقعة في جواب الأمر، فيكون لها حكم جواب الشرط المقدّر، والتقدير: إن تدخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان، فينتفي الحطم، وهو جائز قليل. (٥٠) وأما كونه جواباً للأمر فقد ضعفه بعض النحويين ومنهم أبو البقاء لأن جواب الشرط لا يؤكد بالنون. (٥١)

ورأى بعض النحويين ومنهم الكرمانى وأبو حيان أن قوله تعالى ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ ليس كقوله ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ لأنه يخالف المعنى المقصود. قال الكرمانى: والاحتجاج بقوله (لا يحطمنكم) لا يصح، لأن التقدير: إن تدخلوا مساكنكم لا يحطمنكم، وذلك مستقيم، ولو أنك قلت في (لا تصيبن): إن تتقوها لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً بل تعمهم لا يستقيم المعنى. (٥٢) ومثله قال أبو حيان ورجح أن يكون نوع (لا) في الموضع الأول نافية وفي الثاني ناهية، فقال: إن (لا تصيبن) ليس نظيراً لـ (لا يحطمنكم) إذ لا يصح التقدير في الأول: اتقوا الفتنة فإن

تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة بل تعمكم. أما في الثاني: فيمكن أن يكون: ادخلوا إن تدخلوا لا يحطمنكم.^(٥٣)

إن ما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب من تأكيد المضارع المنفي بـ(لا) رد على الذين منعوا وعارضوا توكيده.

و(لا) في هذا الموضع أقرب إلى النهي منه إلى النفي، وهو ما جعل الخلاف فيه أقل، ولابد من الرجوع إلى المعنى للاحتكام في كون (لا) نافية أم ناهية. وفي هذا الموضع أفهم سياق الكلام أن المعنى المراد هو النهي.

ولا ينبغي لبشر أن يصف ظاهرة نحوية أو قراءة قرآنية أو غيرها مما ورد في القرآن الكريم بالشذوذ أو الضعف أو الضرورة، فإنه مرجع والحكم وأساس التقعيد. وإن ورود هذه الظاهرة مرتين أدل الدليل على جواز تأكيد المضارع المنفي بنون التوكيد، وقد ذكرنا ذلك آنفاً. ومن الله التوفيق.

الخاتمة

الحمد لله الذي منّ عليّ بفضلله وأنا أحيا بين آيات القرآن الكريم دراسة وتأملًا وتعلماً، فيؤنس ليلي ونهاري، ويشغل فكري وفطنتي، وبعد هذا التجوال في رحاب القرآن النضر، كانت هذه الدراسة تفصيلاً للشواهد القرآنية التي كانت نطاق بحثي، ولاقت الموقفين المعارض والمؤيد من لدن النحويين، وكيف يمكن لأحد أن يعارض ظاهرة وردت في القرآن الكريم غير مرة؟ ولا أدعي أنني بلغت فيما كتبت الغاية، فذلك مطلب لن يبلغه أحد، ولكنها خطوة على الطريق، ومن الله السداد والتوفيق.

وكان مما توصلت إليه:

- ١- أساس الأخذ والقياس هو القرآن الكريم، ولا ينبغي لأحد أن يرد أو يضعف ظاهرة وردت فيه، ولا سيما إن تلك الظاهرة لم ترد مرة واحدة، فينبغي الاحتكام إلى القرآن أولاً.
- ٢- وردت ظاهرة تأكيد الفعل المضارع المنفي في الشعر العربي، وقد أوردنا بعضاً منها، ولا نقول إنه يعضد الظاهرة لأننا ذكرنا إن القرآن وحده كاف لذلك، إلا إن ذلك يؤكد صحة تلك الظاهرة.
- ٣- تأكيد المضارع المنفي جائز قليل لا يعني إتاحة وصف الظاهرة بالندرة والشذوذ والضرورة، فهذا وصف شنيع لا ينبغي أن يوصف فيه الاستعمال القرآني.
- ٤- اتصفت (لا) النافية بميزات ميزاتها عن أدوات النفي الأخرى ومنها إمكانية حذفها بعد (أن) كما في قوله تعالى ﴿وَالْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (النحل: ١٥)، ومنها إمكانية تأكيد الفعل المضارع المنفي بها بنون التوكيد.

الهوامش والمصادر:

- (١) الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ. ج ٥٠٨/٣.
- (٢) ينسب للعجاج ولأبي حيان الفقعسي ولمساور العبسي ولعبد بني عبس. ينظر: الأصول في النحو: لأبي بكر ابن السراج محمد بن السري بن سهل (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت. د.ت. ج ١٧٢/٢، وسر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ ١٤٢١ هـ. ج ٣١٨/٢، والدر المصون: لأبي العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. ج ٤١٠/٣.
- (٣) الكتاب ٥١٦/٣.
- (٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة. ج ٩٦/٤.
- (٥) ينظر: الأصول في النحو ٢/٢٠٠، وشرح الكافية الشافية: لأبي عبد الله جمال الدين ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١. ج ١٤٠٣/٣، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر. ج ٦١٣/٢.
- (٦) ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والذرة: لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان. د.ت. ج ٣٥٤، وغيث النفع في القراءات السبع: لعلي بن محمد بن سالم، لأبي الحسن النوري الصفاقسي المالكي (ت ١١١٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط ١، ١٤٢٥ هـ. ص ٦٠٩.
- (٧) البيت بلا نسبة. الشاهد فيه ورود الفعل بدون توكيد مع أنه مستوف للشروط وذلك لأنه دال على الحال لا الاستقبال. ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١. ١٤١٩ هـ. ج ١١٤/٣، وشذا العرف في فن الصرف: لأحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض. ج ٤٦، والنحو الوافي: لعباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط ١٥. ج ١٧٣/٤.
- (٨) البيت بلا نسبة فيما رجعت إليه من المصادر. والشاهد فيه عدم توكيد المضارع بالنون وهو المسبوق بالشروط، وقد عدّ من ضرورات الشعر. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٤١٠، وأوضح المسالك ٤/٩٧، وشرح التصريح على التوضيح: لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١ ١٤٢١ هـ. ج ٣٠٢/٢.
- (٩) البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٢، وأوضح المسالك ٤/٩٨، وجمع الهوامع ٢/٦١٢.
- (١٠) من الأبيات التي لا يعرف قائلها. الشاهد فيه "ينبتن" أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد "ما" الزائدة وهي غير مسبوقة بإن الشرطية. ينظر: الكتاب ٣/٥١٧، وشرح الأشموني ٣/١١٧، وشذا العرف ٤٥.
- (١١) سبق تخريجه.
- (١٢) ينظر: وسر صناعة الإعراب ٢/٣١٨، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨ هـ. ج

١١٧٦/٣

(١٣) البيت لبنت مرة بن عاهان الحارثي ترثي أباه. والشاهد فيه قولها (من ننقن) حيث أكد المضارع الواقع بعد الشرط (من) بالنون الخفيفة من غير أن تتقدم على المضارع (ما) الزائدة، وذلك من ضرورات الشعر. ينظر: شرح أبيات سيبويه: ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ. ج ١٢١/٣، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ. ج ٣١١/٣، وهمع الهوامع ٦١٥/٢.

(١٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥. ج ٣٢٤/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٧م. ج ٣٢٤/٣.

(١٥) ينظر: التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤هـ. ج ٣١٨/٩.

(١٦) ينظر: الأصول في النحو ٧٤/١.

(١٧) البيت لرؤبة بن العجاج. والشاهد: (بمذق هل رأيت الذئب) وقعت الجملة الاستفهامية نعتاً للذئبة، وفي الحقيقة هي مقول

لقول محذوف تقديره: وجاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط؟ وقدره بعضهم: وجاءوا بمذق مقل الذئب هل رأيت الذئب قط؟ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ. ج ٩٥/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٧٩/٣، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢.

(١٨) ينظر: معاني القرآن: لأبي كريب يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية، مصر، ط١. د.ت. ج ٤٠٧/١.

(١٩) ينظر: معاني القرآن: لأبي الحسن المجاشعي الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ. ج ٣٤٧/١.

(٢٠) ومثله قال الرازي. ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ. ج ٤٧٤/١٥.

(٢١) ينظر: الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت. ج ٢٠١/٢.

(٢٢) البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠هـ. ج ٤٩٢/٩.

(٢٣) ينظر: مغني اللبيب ٣٢٥/١.

(٢٤) البيت للنمر بن تولب العلكي. الشاهد فيه (يتركن) دخول نون التوكيد على الفعل بعد "لا" النافية. ينظر: جمهرة أشعار



العرب: لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر، د.ت. ج ٤٢٧، والصناعتين: لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية- بيروت، ١٤١٩ هـ. ص ٦٩، وشرح الأشموني ١١٩/٣.

(٢٥) لم أقع على نسبته فيما عدت إليه من المصادر. الشاهد فيه (تلحينها) حيث أكد الفعل بالنون بعد "لا" النافية تشبيها لها

لفظا ب (لا) النافية. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١١٧٨/٣، ومع الهوامع ٦١٤/٢.

(٢٦) لم أقف على نسبة البيت. والشاهد فيه أنه أكد الفعل المنفي ب (لا) النافية. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١١٧٢/٣،

وشرح الأشموني ١٢٠/٣، وحاشية الصبان ٣١٨/٣.

(٢٧) ينظر: مفاتيح الغيب ٤٧٤/١٥.

(٢٨) ينظر: الدر المصون ٥٩١/٥.

(٢٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٠٤/٣، وشرح الأشموني ١١٩/٣.

(٣٠) البحر المحيط ٣٠٤/٥.

(٣٢) ينظر: البحر المحيط ٣٠٤/٥.

(٣٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٠٤/٣، وتوضيح المقاصد ١١٧٧/٣.

(٣٤) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ. ج ٢٠١/٢.

(٣٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ. ج ٢٥٢٩/١.

(٣٦) ينظر: النحو الوافي ١٧٥/٤.

(٣٧) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لعبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١، دار الكتب العلمية- لبنان - ١٤١٣هـ. ج ٥٩١/٢، والبحر المحيط ٣٠٥/٥.

(٣٨) ينظر: البحر المحيط ٣٠٥/٥، وشرح الأشموني ١٢٠/٣.

(٣٩) ينظر: البحر المحيط ٣٠٥/٥.

(٤٠) ينظر: المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جنى، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ. ج ٢٧٧/١، وشواذ القراءات: لشمس القراء أبي نصر الكرمانى، تحقيق: د. شمران، مؤسسة البلاغ، بيروت- لبنان. ج ٢٠٤، ومختصر في شواذ القرآن: لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبى، القاهرة، ص ٥٤.

(٤١) المحتسب ٢٧٧/١.

(٤٢) ينظر: مفاتيح الغيب ٤٧٤/١٥، وتفسير الماتريدي أو تأويلات أهل السنة: لأبي منصور الماتريدي محمد بن محمد بن محمود، (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ. ج ١٧٩/٥.

- (٤٣) ينظر: المحتسب ٢٧٧/١.
- (٤٤) معاني القرآن للفراء ٤٠٢/١.
- (٤٥) ينظر: إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٦م. ص ٦٩٤.
- (٤٦) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: لسراج الدين عمر بن علي بن عادل (ت ٧٧٥هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ. ج ٩/٤٩٢.
- (٤٧) ينظر: الكشف ١٩/١٠.
- (٤٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ) تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣م. ج ٧/٣٩٣.
- (٤٩) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت. د.ت. ١٦/٤.
- (٥٠) ينظر: التحرير والتنوير ٢٤٢/١٩.
- (٥١) ينظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: لأبي النقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٧٩م. ج ٢/١٧٢.
- (٥٢) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: لمحمود بن حمزة بن نصر، أبي القاسم برهان الدين الكرمانى، المعروف بتاج القراء (تحو ٥٠٥هـ)، دار القبة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن-بيروت. ج ١/٤٣٨.
- (٥٣) ينظر: البحر المحيط ٣٠٤/٥.